المحاضرة الثانية عشر: نماذج لبعض الدول في مكافحة الفساد

- **تمهيد:**

عرف العالم العديد من الأزمات والانهيارات المالية سواء في الدولة النامية أو الناشئة والتي كان من أهم أسبابها الفساد المالي والإداري، الناتج عن الممارسات السلبية للإدارة ومحاولتها تحقيق مصالحها الشخصية على حساب المصلحة العامة للدول. وهذا راجع لضعف الرقابة والمساءلة وانعدام الشفافية في هذه الدول، ومن بين أهم تجاب الدول في مكافحة الفساد المالي والإداري. نذكر ما يلي:

1. التجربة الهندية:

بدأت الهند مبادرة الإصلاح ومكافحة الفساد عام (1999)، فوفقا لمنظمة الشفافية العالمية فان مؤشر الفساد(CPI) يوضح أن الهند درجتها(209) في تقرير عام(2005). تعتبر الهند من البلدان التي قطعت شوطا طويلا في عملية الإصلاح ومكافحة الفساد، فقد عانت منه كثيرا، في كلا من المجالات السياسية والاقتصادية، وتدني مستوى المعيشة حيث أن (25%) تقريبا من الشعب الهندي يعيشون تحت خط الفقر، حسب إحصاءات عام (2002).بدأت الهند مبادرة مكافحة الفساد استجابة لعدد من العوامل الداخلية والخارجية، منها:

- رغبة الشعب في القضاء الشعب في القضاء على الفساد والمشاركة الايجابية.
- عدم ترك هذه المهمة على عاتق الحكومة وحدها.
- أصبح المجتمع المدني أكثر حرصا على الحصول على المعلومات والبيانات وتحقيق مبادئ هامة مثل: الشفافية والمسؤولية والمحاسبة.

كما تعمل المنظمات الأهلية غير هادفة للربح الهندية بالمشاركة مع منظمة الشفافية العالمية للقضاء على الفساد داخل البلاد وفي تعاملاتها مع الخارج، وذلك عن طريق عدد من الأسس وهي:

- خفض مستويات الفقر في البلاد.
- تحقيق مبدأ الشفافية في القطاع التجاري.
- تحقيق التنمية المستدامة.
- تطبيق مبادئ الديمقراطية.
- تحقيق الأمن القومي.

2. التجربة السنغافورية:

تعتبر التجربة السنغافورية من أنجح التجارب الدولية في مكافحة الفساد، حيث تحتل المرتبة الرابعة برصيد(85) نقطة لتقرير منظمة الشفافية العالمية لعام(2019)، حيث أن درجتها (9.4) مما يعكس نجاحها في مكافحة الفساد، ويرجع هذا النجاح إلى عوامل عدة منها:

- تطبيق الحوكمة وآليات الشفافية والمساءلة.
- الإرادة والرغبة السياسية في القضاء على الفساد.
- وضع استراتيجيات وآليات جادة وحازمة لمحاربة الفساد.
- رفض المجتمع المدني للفساد وعدم تقبله.

ونزولا عند رغبة الإدارة السياسية والمجتمع المدني في مكافحة الفساد فقد قامت سنغافورة بإنشاء مكتب التحقيقات في ممارسة الفساد ويعد مكتب التحقيقات هيئة مستقلة عن الشرطة تقوم بالتحقيق في وقائع الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص، وقد تم إنشاؤه عام (1952)، ويرأس هذا المكتب مدير يتبع رئيس الوزراء مباشرة، ويمكن إيجاز دور مكتب التحقيقات في مكافحة الفساد فيما يلي:

- إتباع سياسات من شأنها مكافحة الفساد.
- التحقيق سوء استخدام السلطة.
- إرسال التقارير إلى الجهات التي يتبعها المتجاوزون.
- مراجعة منظومة العمل وإعادة هيكلتها بما يعمل على التقليل من ممارسة الفساد.
- تقديم مقترحات لمكافحة الفساد لجميع الجهات المختلفة.
- عمل لقاءات مع المسئولين الذين يتعاملون مع المراجعين للتأكيد على مبادئ النزاهة وتجنب الفساد.
- التحقيق فيما يرد إلى المكتب من شكاوي تفيد بوقوع ممارسة على مبادئ النزاهة وتجنب الفساد.

3. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

كانت البداية الأولى للاهتمام بموضوع الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية هي قيام صندوق المعاشات العامة(Cal Pers) الذي يعتبر أكبر صندوق للمعاشات في الولايات المتحدة بتعريف الحوكمة وإلقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين.

وبعد ذلك قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في إعداد التقارير تتضمن العديد التوصيات المتعلقة بتطبيق الحوكمة وما يرتبط بها من منع الغش والتلاعب في التقارير، وتعزيز نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركات.

ورغم الجهود المبذولة في إرساء مبادئ الحوكمة، إلا أن الأزمات المالية التي تعرض لها بعض الشركات الأمريكية، كشركة إنرون(Enron)، وشركة وورلدكوم(Wordcom). أظهرت بعض نقاط الضعف في ممارسة الحوكمة، مما دفع بالكونغرس الأمريكي إلى إصدار قانون ساربتر أوكسلي(Sarbanes–Oxley Act) في عام (2002)، الذي أكد على أهمية الحوكمة ودورها في تعزيز الشفافية والمسائلة لحماية المستثمرين من خلال تفعيل دور أعضاء مجلس الإدارة خاصة غير التنفيذيين منهم، وتفعيل دور لجان المراجعة وزيادة استقلالية المراجع الخارجي.

ومن أجل زيادة موثوقية التقارير المالية ألزم القانون المدير التنفيذي والمدير المالي للشركات بالمصادقة على هذه التقارير مع تحمل المسؤولية كاملة في حالة الإفصاح عن معلومات خاطئة. ويعتبر تطبيق هذا القانون إلزامي على كل الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية.

4. تجربة هونغ كونغ:

تأتي هونغ كونغ في المرتبة 13 بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد سنة(2017)، وقد ارتفع المؤشر لديها من (7.4) سنة 2016، إلى(7.5) سنة (2015)، و(7.7) سنة (2017)، نتيجة للجهود التي تبذلها الدولة لمحاربة الفساد وأهمها تشكيل لجنة لمحاربة الفساد وفرت لها ميزانية ضخمة من ملايين الدولارات، ويعمل بها أكثر من 1000 موظف يتقاضون مرتبات مرتفعة مهمتها متابعة الفساد والقضاء عليه بكافة أشكاله.

5. التجربة الماليزية:

أدت الأزمة المالية التي شهدتها دول شرق آسيا في منتصف عام (1997) إلى الاهتمام بالحوكمة وتعزيز الثقافة والإفصاح على اعتبار أن السبب الرئيسي لهذه الأزمة هو ضعف إجراءات الحوكمة وانعدام الشفافية في تلك الدول.

قامت الحكومة الماليزية في مارس(1998) إلى إنشاء لجنة الحوكمة التي ضمت عدد من الأكاديميين والمهنيين وممثلين عن القطاع الخاص، وقد أعدت هذه اللجنة تقريرا حددت فيه أهم نقاط الضعف في ممارسة

الحوكمة في الشركات الماليزية، والتي كان أهمها: نقص الشفافية والإفصاح، انعدام الرقابة والمساءلة، عدم مراعاة حقوق الأقلية من المساهمين.

وفي العام نفسه أنشئ المعهد الماليزي للحوكمة الذي اهتم بالعمل على رفع مستوى الحوكمة في الشركات الماليزية من خلال تدريب القائمين عليها.

وبهدف تحقيق التمييز وتعزيز الحوكمة داخل الشركات قامت لجنة الحوكمة الماليزية في مارس(2000) بإصدار قانون الحوكمة الذي ركز على أربعة نقاط أساسية هي: مجلس الإدارة، المدير التنفيذي، المساهمين ومراجعة الحسابات.

وللتكيف مع التطورات التي تمس الاقتصاد سواء الماليزي أو العالمي تم في أفريل 2017 تنقيح قانون الحوكمة والتأكيد على ما يلي:

- تعزيز دولا مجلس الإدارة وضرورة استقلاليته.
- الاعتراف بدور المديرين باعتبارهم الأمناء على أموال الشركة والمسئولين عنها، وليس فقط تحديد التوجه الاستراتيجي للشركة والإشراف على سير العمل فيها.
- ضمان الامتثال للقوانين والقيم الأخلاقية، والإدارة السليمة للمخاطر مع رفع مستوى الضبط الداخلي.

6. التجربة التركية:

استطاعت تركيا في ظرف أقل من 15 سنة، أي من 2002إلى غاية 2015 أن تتبوأ مكانة جد متقدمة، محتلة المرتبة العشرون في قائمة الدول الصناعية الكبرى، تصدر ملايير الدولارات، بعدما كانت من الدول التابعة والهامشية التي تسودها الاضطرابات والأزمات، وكلمة السر في نجاحها تعود إلى محاربة الفساد والفاسدين.

بنت تركيا تقدمها الحالي على مجموعة من الإجراءات القائمة على التمكين للحكم الراشد ومحاربة الفساد منها:

- تحويل الاعتمادات المالية الضخمة الموجهة إلى التسليح والجيش إلى قطاعات أخرى خاصة التعليم والبحث العلمي والصحة والبني التحتية.
- تقليص البيروقراطية في الإدارات، مما شجع المستثمرين على الاستثمار في تركيا.
- تكريس الشفافية واستقلالية القضاء. (سامي)
- زيادة التقشف وخفض النفقات.
- إصلاح التعليم المهني وحل مشكلة الأيدي الماهرة، وتحسين بيئة العمل.

- السماح للقوميات غير التركية بتعليم لغتها وتعليمها فأصبح بالإمكان بث برامج تليفزيونية باللغة الكردية.
- توسيع حرية التجمعات والمظاهرات وسن قانون حق الفرد في الحصول على المعلومات والسماح بالتعبير عن الرأي بجميع أشكاله.
- تعزيز حقوق المرأة السياسية من خلال إقرار مبدأ التمييز الايجابي.
- إلغاء عقوبة الإعدام.
- إلغاء المحاكم امن الدولة.
- ضمان حرية الصحافة.